S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيـــان

السيد السفير عبدالمحمود عبدالحليم
المندوب الدائم (رئيس وفد السودان)

أمـــام

مؤتمر المراجعة للدول الأطراف في إتفاقية منع الإنتشار النووي (NPT)

نيويورك : الأربعاء ٥ مايو ٢٠١٠م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،

يطيب لى فى البدء ، أن أتقدم لكم بالتهنئة الحارة لإنتخابكم رئيساً للمؤتمر الإستعراضي الثامن لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية ، متمنياً أن تفضي مداولاته إلى التطبيق الكامل لأهدافها ومرتكزاتها وصولاً لعالم خال من الرعب والتهديد النووي ، وتحقيقاً لأهم مطلوبات الأمن العالمي المستدام ، ويضم وفدنا صوته إلى البيان الذي تقدمت به اندونيسيا بإسم الدول الأعضاء في حركة عدم الإنحياز ، والبيان الذي تقدمت به نيجيريا بإسم المجموعة الأفريقية ، والبيان الذي سوف تقدمه لبنان بإسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية .

السيد الرئيس ،،

تعلق الأسرة الدولية آمالاً كبيرة على هذا المؤتمر بإعتبار أن إتفاقية منع الإنتشار النووي (*NPT*) قد تجاوزت الآن عقدها الرابع وما يزال القضاء على الأسلحة النووية وتحقيق منع الإنتشار النووي على النحو المتوخى في الإتفاقية هدفاً بعيد المنال ، الأمر الذي يضع الإتفاقية نفسها أمام تحدي كبير ويؤكد مجدداً على أهمية تفعيلها وتأكيد الإلتزام بها من خلال ترتيبات إجرائية وعملية عاجلة في إطار العمل المتعدد الأطراف ممثلاً في هذا المؤتمر وآليات وفعاليات نزع السلاح الأخرى ذات الصلة ، وذلك درءاً لإستمرار بعض الدول النووية في تفسير المعاهدة بطريقة تمييزية مخلة وغير عادلة تؤطر لإستمرارها في حيازة التقنيات النووية والكيمائية والبيولوجية والتنافس المحموم على إجراء التجارب النووية في السر والعلن ، وتطوير تقنيات متقدمة بدعاوي الردع الإستباقى ، بل ووضع الضغوط والشروط أيضاً على حيازة الدول النامية للمواد النووية

المخصصة للإستخدامات السلمية .. وفي ضوء هذه المواقف والمفاهيم كان طبيعياً أن يواجه تطبيق الإتفاقية عقبات حقيقية جسدها الإخفاق الذي واجهه مؤتمر المراجعة للدول الأطراف عام ٢٠٠٥م .

لقد جاءت معاهدة عدم الإنتشار النووي مترابطة العناصر ومتوازنة بين ركائزها الثلاث وهي القضاء على الأسلحة النووية ، ومنع الإنتشار النووي ، والإستخدام السلمي للطاقة النووية ، فالقضاء على الأسلحة النووية من شأنه بناء الثقة وتعزيز منع الإنتشار وتحقيق عالمية المعاهدة ، ومن شأن ذلك كله تعزيز الإستخدام السلمي للطاقة النووية خاصة في ظل توسع تلك الإستخدامات مقروءاً مع أزمة الطاقة وسعي العديد من الدول لتفعيل التكنولوجيا الذرية وتطبيقاتها في مجالات الصحة والزراعة والصناعة وغيرها ، في وقت أصبح فيه الأمن التنموي بما في ذلك تحقيق أهداف الألفية أكثر إلحاحاً ، بل أكثر تعزيزاً لمنظومة الأمن والسلام الدوليين .. إن التفسير الإستعلائي والتمييزي لأهداف المعاهدة من شأنه تقويض مقاصدها وزعزعة وضعها كملكية عامة للأسرة الدولية بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد سالبة على جهود تحقيق عالم آمن وخال من الأسلحة النووية ..

السيد الرئيس ،،

إننا إذ نأخذ علماً بإنطلاق عدد من المبادرات الثنائية والعقائد العسكرية الوطنية في الآونة الأخيرة فإننا نتطلع إلى أن تترتب على مثل هذه الإتفاقيات الثنائية والدولية خطوات عملية ملموسة وفق جدول زمني واضح ومعايير قياسية للتحقق من مستوى التنفيذ على طريق الحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية ، ولابد كذلك من إضفاء الحيوية والديناميكية على أعمال مؤتمر نزع السلاح ، كما نأمل أن تتسارع الخطى للتفاوض بشأن معاهدة حظر المواد الإنشطارية ، وكذلك ما يتصل بنزع السلاح النووي

والضمانات الأمنية السلبية ، وما يتصل كذلك بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ .. إننا إذ نشير إلى أن معاهدة عدم الإنتشار النووي لم تميز ركيزة من ركائزها أو مكوناتها على النحو الذي تروج له بعض الأطراف النووية، فإنه لابد من مراعاة حقيقة أن الإتفاقية تكفل لجميع الدول الأطراف الحق الكامل وغير المنقوص وغير القابل للتصرف في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية .. وفي هذا الإطار فإننا إذ نطالب بتقوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإننا نأمل أن لا تستنسخ الوكالة جوانب قصور وسلبيات مجلس الأمن ، وأن يتم تأكيد إستقلالها وفعاليتها لخدمة كافة الدول .

إننا ، سيدي الرئيس ، نتطلع إلى أن يتم التعاطي مع قضايا نزع السلاح وفق منظور جديد في ضوء التحديات والأزمات الإقتصادية والمالية العالمية الراهنة وتبعاتها على الدول النامية وصولاً إلى خفض الميزانيات التي تخصصها الدول للتسلح وإعطاء الأولوية للقضايا ذات المساس المباشر بحياة البشر اليومية وفي مقدمة ذلك قضايا التنمية المستدامة والتغير المناخي والتدهور البيئي .. إننا مطالبون بتكامل الرؤى حول قضايا الأمن والإستقرار والتنمية في العالم وشمولية منظورها ..

السيد الرئيس ،،

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم لهو خطوة عملية وهامة على طريق تحقيق منع الإنتشار النووي ، وهو كذلك أحد الطرق الفاعلة لتوطيد دعائم الأمن والسلم علي الصعيدين الإقليمي والعالمي ، وعلى الرغم من أن العديد من الدول قد وقعت علي معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، أو أصبحت أطرافاً فيها وأن ذلك يمثل الآن أكثر من ٥٠% من مساحة الأرض إلا أن منطقة الشرق الأوسط ، وبرغم أولويتها ، لم يتحقق فيها هذا الهدف بسبب رفض

إسرائيل لذلك وتعنتها الواضح في مسألة إخضاع برنامجها النووى لنظام الرقابة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .. وذلك بالطبع مهدد حقيقي للأمن والإستقرار ليس في ذلك الجزء من العالم فحسب ، بل في العالم بأسره .. ولابد في هذا الإطار من التذكير بأن القرار الخاص بالشرق الأوسط في مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ١٩٩٥م والتمديد اللانهائي للمعاهدة جاء مشروطاً بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، ولذلك فإننا نؤكد على ضرورة ما يلي :

١. أن تقوم جميع الدول الأطراف في المعاهدة بإتخاذ خطوات عملية عاجلة لتنفيذ قرار مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥م الخاص بالشرق الأوسط ، وأن يتم تشكيل لجنة فنية مختصة لتتولى وضع برنامج زمني محدد لتحقيق هذا الهدف .

٢. مطالبة الدول الأطراف وفي مقدمتها الدول الوديعة الثلاث بإتخاذ مايلزم من إجراءات وتدابير عاجلة تكفل إنضمام إسرائيل الفوري للمعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٣. إلزام جميع الدول الحائزة على تقنيات نووية بعدم نقل الأسلحة النووية أو مدخلاتها إلى إسرائيل مع المراجعة الدقيقة للوقوف على مدى تنفيذ هذا الإلتزام.

٤. أن يتوصل هذا المؤتمر لإعتماد ترتيبات دولية فعالة تكفل للدول الغير نووية ضمانات أمنية كاملة وغير مشروطة بهدف منع إستخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد بإستعمالها .

٥. مطالبة الدول الأطراف بأن تكشف من خلال تقاريرها القطرية بشأن تنفيذ قرار الشرق الأوسط ما لديها من معلومات بشأن طبيعة ونطاق المرافق والأنشطة النووية الإسرائيلية بما في ذلك المواد التي تم نقلها سابقاً .